« الباب التاسع »

«التخبط الإدارى وسوء التخطيط»

أصبح مؤكداً أن الموارد المالية والإمكانيات هي كلمة السر في نجاح أي منظومة رياضية في العالم وبدونها لا تستطيع صناعة بطل ولن يكتب لها النجاح والإستمرار والمنافسة وبالتالي فإن مسألة توفير الإمكانيات والموارد المالية أصبحت هي الشغل الشاغل لمجالس إدارات الأندية والإتحادات والمنتخبات ومراكز الشباب خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها أغلب هذه المؤسسات.

– وهنا يستلزم أن أشير إلى مدى التخبط الإداري وعشوائية التخطيط التي لحقت بالكره المصرية ؛ فوزارة الشباب والرياضة هي المسؤول الأول والأخيرعن كل الأزمات المالية الطاحنه التى تضرب الأندية والإتحادات ومراكز الشباب باعتبارها المسئوله عن إصدار القوانين واللوائح وتعديلاتها وهي المسئوله عن توفير المناخ والبيئة الملائمة لإستقرارها بالإضافة للمساهمة في توفير الموارد المالية لضمان إستمرار الأنشطة الرياضية واتساع قاعدة المشاركة والحفاظ على تلك الكيانات.

وزارة الشباب والرياضة تخلت عن دورها على مدى عقود طويلة تجاه هذه المؤسسات التي تعانى الأمرين من نقص الموارد المالية التى تسببت فى تراجع مستوى الكره وندرة المواهب ؛ ذلك لإنها لم تراعي مطلقاً تلك الظروف الصعبة ولم تسع لإيجاد حلول غيرتقلي دية في حل مثل هذه الأزمات المزمنه خاصة أن إشتراكات الأعضاء وقيمة إيجارات بعض المحلات والمساحات داخل هذه المؤسسات

(الأندية و مراكز الشباب) هي المورد الوحيد لها وهو بالقطع لا يكفي سد إحتياجاتها ؛ وذلك ينطبق على أغلب الأندية المصرية بإستثناء بعض أندية الدوري العام الشهيرة التى لديها شركات راعية.

بإختصار كان لزاماً على وزارة الشباب والرياضة أن تضع فى خطتها منذ سنوات طويلة بنود بلوائحها وقوانينها ما يسمح بإستثمار الأندية ومراكز الشباب وسبل تنمية الموارد و أن تمنح الصلاحيات لمجالس إدارات هذه المؤسسات لتنمية مواردها و الإعتماد على اللا مركزية فهي مازالت تضيق الخناق عليها فعلى سبيل المثال لا الحصر فهي لا تسمح للأندية ومراكز الشباب بإستغلال أسوارها من الخارج وتمنع إقامة أى مشروعات عليها رغم أن ذلك قد يصل بها لحالة الإكتفاء الذاتى وأكثر وقد يساهم فى ملء خزائن الوزارة والمحافظات التابعة لها هذه الأندية ومراكز الشباب فإذا سمحت الوزارة والمحافظة للنادي بتأجير أسواره من الخارج بعد تحويلها لمجموعة من المحلات ذات الأنشطة المتنوعة بشرط عدم مزاولة نشاط غير مرغوب فيه مثل المقاهي بحيث يحصل النادي قيمة جميع الإيجارات كامله فى أول سنة إيجار وذلك لأنه ساهم في الإنشاءات والتشطيبات وإقطتع جزء كبير من الميزانية للصرف على إنشاء هذه المحلات وإستصدار تراخيص وما إلى ذلك من الأمور الأساسية ثم يبدأ من السنه الثانية تقسيم

قيمة الإيجارات ويتم توزيعها على النادي والوزارة والمحافظة التابع لها بحيث يحصل النادي على نسبه ٥٠٪ من قيمة الإيجارات فى حين تحصل الوزارة على نسبه ٢٥٪ والمحافظة ٢٥٪ من قيمة هذه الإيجارات وبالتالى تستطيع الأندية ومراكز الشباب أن تخرج من أزماتها الطاحنة وأيضآ توفير الإمكانيات التى تساهم فى صناعة النجوم والمواهب وتضمن وجود موارد مالية كبيرة داخل خزائن الوزارة والمحافظات الأمر الذي من شأنه تخفيف الأعباء على ميزانية الدولة وأيضاً تساهم في تفعيل دور الوزارة والمحافظات والتوسع في الإنشاءات وتطوير المتهالك وتقديم خدمات أكبر للمواطنين والأحياء والشباب وهكذا يمكن الإرتقاء بمستوى الأندية ومراكز الشباب وإنتعاش خزائنها وخزائن الدولة من خلال التفكير خارج الصندوق بفتح الأبواب على مصراعيه لإستثمار الأندية ومراكز الشباب وفق ضوابط وشروط ولوائح تحكمها لأنه ليس من المقبول أو المعقول أن أكبر نادي فى الشرق الأوسط وهو نادي الشمس يعاني من أزمات مالية طاحنه ولا يستطع أن يستغل أسواره بسبب القوانين واللوائح وتعنت المحافظة ومنعه من تنمية موارده.

لم يقف الأمر عند ذلك بل أن وزارة الشباب و الرياضة إرتكبت جرائم كبري بإصدارها قانون الرياضة الجديد الذي إعتمده الوزير السابق المهندس خالد عبد العزيز الذي منح كافة الصلاحيات للجنة الأولمبية للتدخل في شئون الأندية و مراكز الشباب دون

وجه حق لأن الجمعية العمومية للجنة الأولمبية هي الإتحادات الرياضية الأهلية وبالتالي فإن الأندية و مراكز الشباب لا تتبع اللجنة الأولمبيه و لا تمت لها بأي صلة الأمر الذي أدى لتفاقم الأزمات و المشاكل لعدم الإختصاص خاصة أن هذه المؤسسات الرياضية تتبع وزارة الشباب و الرياضة و هذا يؤكد أن الوزارة تخلت عن دورها و اختصاصها و حقها الأصيل بالإضافة الي أنها عظمت من دور الجمعيات العمومية للأندية و مراكز الشباب في القانون بإسم الشرعية و منحتها الحق كاملا في تحديد اللوائح المنظمة لمؤسساتها (الأندية – مراكز الشباب) و حل مجالس إدارتها أو الابقاء عليها إذا ما رأت ذلك حتى لو تورطت في مخالفات مالية و إدارية و هو بالقطع إجراء غير مقبول و غير معقول لأن الجمعيات العمومية في أغلب الأحيان ليست لها القدرة الحقيقية على إختيار النظام الأمثل و اللوائح الأفضل ولا تستطيع حتى أن تكتشف المخالفات المالية أو الإدارية لأنها بالقطع ليست على دراية كافيه باللوائح و القوانين و غالباً ما تكون الأهواء و المصالح الشخصية هي التي تحركهم و توجههم و تؤثر على إختياراتهم .

غياب دور الوزارة أدى لتراجع مستوى الكرة بصورة مباشرة و غير مباشرة و يظهر ذلك بوضوح في فشلها في ملف الترويج لتنظيم مونديال ٢٠١٠ و حصول مصر على صفر كبير ، حتى

أنها لم تحصل على صوتها في عهد الدكتور علي الدين هلال وزير الشباب و الرياضة الأسبق رغم الأموال الطائلة التي أهدرت علي هذا الملف و حلم المصريين الذي تبدد و تسبب في الإطاحة بالدكتور علي الدين هلال و مجلس إدارة إتحاد الجبلاية برئاسة اللواء حرب الدهشوري .

تخلي الوزارة ومؤسسات الدولة عن آداء دورها تجاه المؤسسات الرياضية وعدم قدرتها على إيجاد حلول غير تقليدية هو سوء تخطيط وتخبط إداري تشهده كل المؤسسات الكروية فإتحاد الكرة شريك أساسى في إنهيار الكرة المصرية وتراجعها لأنه لا يعتمد على الأساليب العلمية والتخطيط السليم وليس لديه أي رؤيا مستقبلية لإصلاح مسار الساحرة المستديرة فالعشوائية وسوء التخطيط هي أساس برامجه فأنا أتصور أن يكون لدى إتحاد الجبلاية خطط وبرامج لها أهداف واضحه ومحدده تسهم في رسم ملامح المراحل المختلفة وفق الإمكانيات المتاحة والمسافات الزمنية المتباعده وأن تعتمد في الأساس على خطط ثلاثة لا يتم التفريط فيها وهي خطة قصيرة المدى وخطة متوسطة المدى وخطة طويلة ال مدى.

الخطة قصيرة المدى تستهدف رفع كفاءة لاعبي المنتخبات الوطنية في وقت قصير للخروج بنتائج جيدة في المسابقات القارية أو الدولية القائمة بالفعل أو التي أوشكت على الإنطلاق وفيها

يتم الإعتماد على اللاعبين الأساسيين أصحاب الخبره ولا مجال للإستعانه بلاعبين جدد أو من الذين لم يشاركوا كأساسيين منذ فترة وفي هذه المرحله يفضل أن يتولى تدريب هذه المنتخبات أجهزه فنية وطنية لصعوبة تولي أي مدرب أجنبى هذه المهمة في هذا التوقيت.

الخطة متوسطة المدى تستهدف إنتقاء وتجهيز بعض اللاعبين الجدد فى مراكز اللعب التي تحتاج إلى التدعيم لأى أسباب حتى يمكن الإستعانة بهم في البطولات التى ستقام من سنتين إلى ٥ سنوات مع الإحتفاظ بقوام الفريق الأساسي وتكوين فريق أمل تتراوح أعمار لاعبيه بين ١٩ إلى ٢٢ سنة من اللاعبين الموهوبين الذين يمكن الإستعانة بهم فى أي وقت على أن يتولى تدريبة جهاز فني وطني يكون على صلة دائمة وتواصل مستمر مع الجهاز الفني للمنتخب الأول يلتزم بالتدريب على نفس طرق لعبه وخططه حتى يكون قد وصل إلى مرحلة الإتقان والكفاءة في الأداء ويستطيع أن ينفذ ما يقوم به لاعبي المنتخب الأول على حسب مركز كل منهم.

الخطة طويلة المدى وهى التى تستهدف تكوين وإعداد منتخبات وطنية ذات أعمار سنية صغيرة يتم تجهيزها والإستعانه بأكبرعدد منهم للمشاركة فى مسابقات قارية أو دولية بعد ٥ سنوات فأكثر وتجميعهم ٤ مرات فى السنة كحد أدنى بصفة مستمرة في حال

عدم مشاركتهم في بطولات قارية أو دولية بهدف الإستفاده من خدمات أعضاءه «اللاعبين» فى مسابقات مهمة في المستقبل القريب مع السماح للجهاز الفني بإستبعاد أو ضم أي لاعب لأي سبب ويفضل فى هذه المرحلة أن يتولى هذه المنتخبات مدربين أجانب حتى يتعود اللاعبين من الصغر على جو الإحتراف وأستيعاب طرق اللعب والخطط المتنوعة.

يراعى فى المراحل الثلاثه أن يكون هنالك تنسيق كامل بين الجهاز الفنى للمنتخب الأول وبين الأجهزة الفنية للمنتخبات الأصغر «منتخب أولمبى– منتخب الشباب– منتخب الناشئين – الخ»

وذلك من خلال المدير الفني لإتحاد الكرة مع ضرورة التنسيق مع الأجهزة الفنية لفرق الأندية التي تشارك في الدوري العام لضمان الإلتزام بتعليمات جهاز المنتخب الخاصة بطرق اللعب التي يجب أن تُعمَم حتى يستطيع الجهاز الفني للمنتخب تقييم اللاعبين بواقعية في ظروف متشابهة وإنتقاء اللاعبين الذين يجيدون في ظل طرق اللعب المتفق عليها.

مماسبق يتضح أن وزراء الشباب و الرياضة السابقين تخلوا عن دورهم وأن إتحاد الجبلاية لم يؤدي واجباته تجاه اللعبة مما أدى لإهدار المال العام وتراجع مستوى اللعبة واللاعبين وندرة المواهب وهذا كله يحدث نتيجة سوء التخطيط أو بالأحرى عدم وجود

تخطيط أو استراتيجية مستقبلية وذلك يمثل جريمة في حق الساحرة المستديرة ولم يعد أمام قيادات الوزارة ومجلس إدارة الإتحاد ومجالس إدارات الأندية إلا تصحيح المسار و البحث عن حلول جذرية لعلاج الأزمات الطاحنة التي تمر بها الأندية من خارج الصندوق حتى تعود المتعة وتنتشر المواهب في ملاعبنا من جديد .

******